بالاسلام والتكليف والحرية والصحة
فيفرق الامام عليهم الاخماس الاربعة
على قدر حاجاتهم فيبدئ عن عال
كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة
له نفقتهم وما يكفيهم من نفقة
وكسوة وغير ذلك ويراعي في الحاجة
الزمان والمكان والرخص والغلاء
واشار اليه بقوله **وفي مصالح**
المسلمين اي الى انه يجوز للامام
ان يصرف الفاضل عن حاجات
المرتزقة في مصالح المسلمين من
اصلاح الحصون والثغور من
شراء وغيره **فصل** في احكام الجزية وهي لغة اسم
لخراج يجعل على اهل الذمة كمية
بذلك لانها جزت اي كفت عن
القتل وشرعا مال يلتزمه كافر
بعقد مخصوص ويشترط ان يعقدها
الامام او نائبه لاعل جهة التأبيد
فيقول

فيقول اقررتكم بدار الاسلام غير
الحجاز واذنت في اقامتكم بدار
الاسلام على ان تبذلوا الجزاية
وتنقادوا لحكم الاسلام ولو قال
الكافر للامام ابتداء اقررني بدار
الاسلام الخ **وشرائط وجوب الجزية**
خمس خصال احدها **البلوغ**
فلا جزية على صبي **والثاني العقل**
فلا جزية على مجنون اطبق جنونه
فان تقطع جنونه قليلا كساعة
من شهر لزمته الجزية او تقطع
جنونه كثيرا كيوم يجن فيه ويوم
يفيق فيه لم تؤخذ ايام الافاقة
فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها
والثالث الحرية فلا جزية على
رقيق ولا على سيده عنه الا في
المكاتب والمدبر والمبعض كالرقيق **والرابع**
الذكورة فلا جزية على امرأة وخنثى
فان بانت ذكورته اخذت منه الجزية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)